طباء مساجد مديريات خور مكسر والمنصورة والشيخ عثمان بعدن

؛ ينبغي عدم السماح لأي مغامر ثارة الفوضى والتخريب بعدن

ات واسعة ونوعية لإيجاد حياة كريمة للمواطنين

ك مظاهرات ولا اعتصامات ولم نعرف سوى التشريد والاعدامات

والحمد لله نثور ونتظاهر والقيادة تأتي
ف عن الحلول والمخارج وهذه نعمة في
ن أن تأتي القيادة إلى الناس وتطلب
تشخيص المتطلبات ومعرفة المشاكل
م تطلب تصورات الحلول.
ساف: وهذا يعني أن الجميع يجب أن
الفوضى والتخريب ويرفض القادمين
لاح من خارج المحافظة، نردد دائما،
عدن عن المشاكل السياسية وكل يعمل
د بحدود منطقته من أجل تجنيب عدن
المشاكل وابعادها عن الصراع
ام أين ما جرى من تخريب وفوضى لا
الله سبحانه وتعالى ولا ترضي رسوله
م عليه الصلاة وازكى التسليم، ولا
أي إنسان.

وخاطب الأخ نائب الرئيس خطباء المساجد الحضور بقوله: هل يرضيكم هذا التصرف الخارج عن الاجماع والصف الوطني والشريعة السمحاء، مشيرا إلى انه تقديرا لخصوصيات عدن واحترام ناسها وتقدير مشاعرهم لم يتم التفتيش على السلاح عام ٩٤م عندما تم انهاء تمرد المرتدين عن الوحدة والديمقراطية.

وقال: قلنا من أجل احترام الناس والاسر بعدن نتغاضى عن موضوع التفتيش عن السلاح في المنازل ونريد اليوم ألا نرى سلاحاً أو مسلحين في عدن.. عدن لا بد أن تحترم ونقول لأي مغامر أو مندس أعيدوا حساباتكم، ستندموا على أي تصرف يؤذي عدن ويؤذي اهلها وناسها الطيبين.

ودعا الأخ عبدربه منصور هادي خطباء وائمة المساجد إلى التنسيق والتشاور مع المجالس المحلية حول الوظائف التي سيتم تقديمها للشباب وجعل ذلك أمانة في اعناق الجميع حتى تكون للمستحقين فعلا بدون أدنى مجاملة .. مشددا على ضرورة توحيد الارادة حيث يعتبر الناس عدن انموذجا للسلم وللوحدة الوطنية، كل مواطني عدن من جميع مناطق ومحافظات اليمن الكبير والواحد باعتبارها وعلى مر العصور مدينة الميناء والمصافي والمطار وورشة العمل منذ أمد بعيد.

حضر اللقاء محافظ محافظة عدن الدكتور عدنان الجفري والأمين العام للمجلس المحلي عبدالكريم شائف ووكيلا المحافظة أحمد الضلاعي وسلطان الشعيبي.

البنك الدولي يقر تمويل مشروع الصحة والسكان في اليمن بـ٣٥ مليون دولار

■ ،،واشنطن/سبأ

وافق مجلس إدارة البنك الدولي في اجتماعه أمس بالعاصمة الأمريكية واشنطن على مشروع الصحة والسكان في المناطق النائية باليمن والذي سينفذ بتمويل من البنك بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي.

وبحسب بلاغ صحفي أصدره البنك الدولي وتلقت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ نسخة منه فإن هذا المشروع قد صمم من أجل تحسين الوصول إلى حزمة متكاملة من الخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة والأطفال والاستفادة منها في عدد من المناطق الريفية التي تتسم بانخفاض مستوى الرعاية الصحية في محافظات صنعاء، إب، ريمة، الضالع، البيضاء، فضلا عن بعض الأحياء في مناطق حضرية في محافظة عدن قبل توسيع المشروع ليشمل محافظات أخرى.

وأوضح البلاغ أن حوالي مليون امرأة وطفل من سكان المناطق الريفية والحضرية الفقيرة في اليمن سيكون لهم الأولوية في الحصول على دعم البنك الدولي عبر هذا المشروع بما يسهم في تقليص عدد وفيات الأمهات وتحسين الرعاية الصحية للأمهات الحوامل اللواتي لم يحصلن على خدمات صحية من قبل.

ويتضمن نموذج تقديم الخدمات الذي سيتم دعمه في إطار مشروع الصحة والسكان تقديم الخدمات على ثلاثة مستويات تشمل الخدمات الصحية الخارجية المتكاملة لتقديم حزمة أساسية محددة من الخدمات الصحية للام والطفل في مواقع مؤقتة من خلال الفرق الصحية المتنقلة بصورة منتظمة تصل إلى معدل أربع جولات في السنة، ويصاحب ذلك خدمات تكميلية تستند على المجتمع تركز على التثقيف الصحي وإيجاد الحالات المرضية والإحالة، بالإضافة إلى إيصال الخدمات الصحية إلى المنازل.. في حين يتضمن المستوى الثالث مرافق صحية تحال إليها الحالات المرضية المستعصية التي يصعب معالجتها على مستوى خدمات البرنامج الاتصالي وعلى أن يكمل هذا النموذج تقديم الخدمات الروتينية من خلال مرافق صحية ثابتة لا أن يحل محلها.

وقد أشاد وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم راصع بإقرار مجلس إدارة البنك الدولي لهذا المشروع في إطار دعم البنك المتواصل للمشاريع الخدمية والتنموية في اليمن.

وأكد أن الحكومة حريصة على الاستمرار في مواجهة التحديات والمساهمة في تصميم برنامج وطني معني بتقديم الخدمات الصحية والسكانية بشكل أفضل.

وقال: إلا أن هناك حاجة مستمرة إلى تقديم الخدمات عبر برامج تستند إلى اعتبارات سكانية أو مرتبطة بأمراض محددة وسيعمل هذا المشروع على توفيرها.

كبير مسؤولي الصحة بالبنك الدولي علاء حامد قال من جانبه أن هذا المشروع يهدف للوصول إلى المواطنين الذين يعيشون في المناطق النائية والذين يصعب عليهم الحصول على الخدمات الصحية اللازمة لتحسين حياتهم.

وأضاف: ومن الجانب التنموي، سوف يسهم المشروع في تحقيق الهدف الرابع من الأهداف التنموية للألفية المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال وكذلك الهدف الخامس تحسين الصحة الإنجابية للأمهات لحوالي مليون امرأة وطفل يحصلون على مثل هذه الخدمات الصحية.

وبحسب تقديرات البنك الدولي فإن معدل وفيات الأطفال في اليمن يصل إلى ٦٩ حالة بين كل ١٠٠٠ ولادة حية كما أن حوالي ٥٨٪ من الأطفال دون الخامسة يعانون من التقزم ونقص الوزن نتيجة لسوء التغذية.. في حين بلغ معدل وفيات الأمهات في العام ٢٠٠٨ م ٢١٠ في كل ١٠٠٠ ولادة حية.

ولفت حامد إلى أن معظم سكان اليمن يعيشون في تجمعات جغرافية جبلية وريفية ويكمن التحدي في كيفية حصولهم على الخدمات الصحية وتحسين جودتها وتزويدهم بالإمدادات الطبية والعقاقير وغيرها حيث تمثل تلك المجتمعات أكثر من نصف السكان ويصعب الوصول إليها وبالتالي لا تحصل على خدمات صحية منتظمة.

وقال: وللتغلب على هذا التحدي المتمثل في الطبيعة الجغرافية الصعبة للسكان، طلبت الحكومة اليمنية مساعدة البنك في دعم تقديم خدمات البرنامج الايصالي كعنصر أساسي في نظام تقديم الخدمات.

وتابع قائلاً: وهكذا جاء هذا المشروع البالغة تكلفته ٣٥ مليون دولار ومن المتوقع أن يغطي حوالي مليون نسمة من النساء الحوامل والأطفال الذين لا يحصل نصفهم على الخدمات الصحية الأساسية.

من جانبه اعتبر مدير مكتب البنك الدولي في اليمن بنسون اتنغ هذا المشروع مشروعاً طموحاً ويعول عليه كثيراً في ضوء المعطيات الجغرافية الصعبة والنضال الطويل من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية في المناطق النائية باليمن ومضى قائلاً أن البنك يعمل على حشد جهود المانحين الآخرين مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل ضمان حصول الأسر الفقيرة في اليمن على الخدمات الصحية.

التعليم الفني

ين جودته في ورشة عمل بالحديدة

لطلاب الخريجين،
تثمر العملية في
ي في قدراتهم بما
في السوق المحلية
خلال إكسابهم
ت تواكب التطورات
ارعة في أسواق

ام كلمتها موظفي
ى التفاعل بجدية
ع أنشطة الجودة
تعميمها على بقية
ركوا أن الجودة
ى ما توفرت يأتي

خ عبدالله صدام
ب التدريب المهني

بالحديدة كلمة أشار فيها إلى أهمية فعاليات نشر ثقافة الجودة لما لها من أهمية في إعداد مخرجات جيدة يتطلبها سوق العمل والقطاع الخاص، منوها أن هذه الفعاليات تأتي تجسيدا لبرنامج فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية في دعم وتشجيع قطاع التعليم الفني والمهني من خلال إنشاء المعاهد المهنية والتقنية، من أجل اكتساب المهن التخصصية ورفدها إلى قطاع سوق العمل للقضاء على البطالة في أوساط الشباب.

حضر افتتاح الفعاليات عدد من المهتمين وطلاب المعاهد المهنية والتقنية بالمحافظة.

ورشة عمل حول تمكين ذوات الإعاقة من الوصول إلى الخدمات العامة بصنعاء

■ ،،صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء ورشة عمل حول تمكين النساء ذوات الإعاقة من الوصول إلى مختلف الخدمات ينظمها على مدى يومين المنتدى اليمني للأشخاص ذوي الإعاقة، بمشاركة ٢٥ مشاركة، وتستعرض الورشة التي تعقد تحت شعار «خطوة نحو الامام» تمكين النساء ذوات الإعاقة من ممارسة حقوقهن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومفاهيم تطور الإعاقة، والسياسات الدامجة للنساء ذوات الإعاقة في برامج التنمية.

وفي افتتاح الورشة اكدت نائبة رئيسة اتحاد نساء اليمن فتحية محمد عبدالله ان الإعاقة تمثل احدى القضايا الاجتماعية المهمة في المجتمعات المعاصرة.. نظرا لأبعادها التربوية والاقتصادية على المعاق واسرته.

وأضافت: ان وجود فرد معاق في الأسرة له تأثير نفسي واقتصادي واجتماعي ملحوظ على افرادها ودعت إلى الاهتمام بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة والدفاع عن حقوقهم للنهوض بأوضاعهم وتمكينهم من الوصول للخدمات .

كما دعت إلى التنسيق بين الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني لتذليل الصعاب اما الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الاسهام ببرامج توعية وتثقيف وتشجيع العمل الطوعي في هذا الجانب إضافة إلى اعداد البحوث والدراسات لمعرفة واقع ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة النساء كونهن يعانين اكثر من غيرهن من تغييب دورهن مما يؤدي إلى حرمانهن من حقوقهن.

فيما اشار رئيس المنتدى اليمني للأشخاص ذوي الإعاقة حسن حسن سماعيل إلى ان هذه الورشة التي تقام بمناسبة مرور عامين على تصديق اليمن على الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تاتي ضمن سلسلة من ورش العمل والبرامج التوعوية بهدف تعريف المجتمع وتوعيته بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمرتبطة بالجوانب الاجتماعية والصحية أو التعليمية بغرض الحصول على عمل ومصدر للكسب.

وتستهدف الورشة التي تاتي بالشراكة مع اتحاد نساء اليمن وبدعم من جمعية «نجوم الامل» المهتمة بتقديم الدعم والمناصرة لحقوق النساء ذوات الإعاقة ٢٥ من النساء المعاقات سمعيا وبصريا وذهنيا وحركيا من أمانة العاصمة وعدد من محافظات الجمهورية وممثلي عدد من الجهات الحكومية والاهلية المهتمة بمساندة قضايا المرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات:

مشروع قانون الاتصالات الجديد لا يتعارض مع الدستور

■ ،، صنعاء/سبأ

قال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال حسين الجبري ان مشروع قانون الاتصالات الجديد بصيغته الحالية لم يتجاوز الحقوق المنصوص عليها في دستور الجمهورية اليمنية بأي حال من الاحوال.

واضاف ان نصوص مشروع القانون المعروض حاليا على مجلس النواب واضحة لا لبس فيها أو غموض، كما لا تتضمن أي مواد تتعارض مع الحقوق المكفولة دستوريا، كما تناقلته بعض وسائل الاعلام.

وبين وزير الاتصالات وتقنية المعلومات في تصريح لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان المادة /٤٩/ من مشروع القانون اكدت ان سرية المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة والمعلومات مكفولة ولا يجوز الاطلاع عليها أو الاستماع اليها أو تسجيلها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبحكم قضائي.

وأوضح المهندس الجبري ان الهدف من مشروع القانون استيعاب المتغيرات العالمية في سياسات واقتصاديات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتشجيع الاستثمار لتنمية شبكات وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن.

مؤكدا ان المشروع يقدم إطارا قانونيا وتنظيميا فعالا يشجع المنافسة ويخلق بيئة مستقرة تتسم بالشفافية ويعزز ثقة المستثمرين ويحافظ على حقوق المنتفعين والمستثمرين والدولة على حد سواء.

واعتبر المهندس الجبري مشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات، إطارا استراتيجيا لتحقيق شراكة بين الدولة وجميع المستثمرين والمشغلين في الجمهورية، القطاع العام، القطاع المختلط، القطاع الخاص من أجل النهوض بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في اليمن.

وقال: مشروع القانون الجديد تم اعداده من قبل فريق قانوني وفني ومالي واداري عالي الكفاءة وبمشاركة احد خبراء الاتحاد الدولي للاتصالات للاستفادة من خبراته في هذا المجال، للتوصل إلى قانون يستجيب لكل متطلبات الحاضر والمستقبل بفعالية عالية وبما يعزز من دور قطاع الاتصالات على المستوى الاقتصادي باعتباره من الموارد الاقتصادية الواعدة والمتجددة.

إلى ذلك اكد مقرر اللجنة الدستورية بمجلس النواب سنان العجي ان الدراسة الأولية للمشروع لم تشر إلى وجود أي تعارض بين مشروع القانون والدستور.. موضحا ان نص المادة ٤٩ من المشروع تنسجم مع المادة الدستورية ٥٣ المؤكدة على حرية وسرية الاتصالات دون جواز مراقبتها الا في حالات يحددها القانون وبأمر قضائي.

وبين ان البرلمان لا يمكن ان يقبل أي نصوص في القانون تخالف الدستور.. مشيرا إلى ان دراسة المشروع لازالت جارية من قبل اللجنة الدستورية في مجلس النواب، ليتم عرضه بعد ذلك على نواب الشعب لمناقشته واقراره.

ويهدف مشروع القانون الجديد إلى تنظيم قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات ونشر جميع خدماتها على نحو يواكب تطور وسائل التقنية ويلبي جميع احتياجات المستفيدين بانسب الأسعار ويشجع الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا المجال في إطار قواعد المنافسة الحرة وعلى الأخص ضمان توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات إلى جميع مناطق الجمهورية، بما فيها مناطق التوسع الاقتصادي والعمراني والمناطق الحضرية والريفية والنائية، وكذا ضمان الاستخدام الامثل للطيف الترددي وتعظيم العائد منه.

كما يهدف إلى تفعيل دور قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل أمام الشباب إلى جانب تحقيق برامج الكفاءة الفنية والاقتصادية لمختلف خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وحماية المستفيدين، بالاضافة إلى ضمان الالتزام باحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات التي صادقت عليها اليمن وفقا لاحكام الدستور.

وسيتم بموجب مشروع القانون إعادة هيكلة الوزارة ومهامها وإنشاء هيئة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات يناط بها مهام تنظيم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفقا للسياسة العامة المقدمة من الوزارة والمقرة من مجلس الوزراء وبحيث يتم الفصل بين رسم السياسات والاشراف والتنظيم وتشغيل شبكات الاتصالات.